الفصل الثالث: تطور تجارة الحدود وتجارب السودان التكاملية

المبحث الأول: تجارة الحدود في السودان

تناول هذ الفصل تطور تجارة الحدود وتجارب السودان التكاملية، المبحث الأول تعريف ومفهوم تجارة الحدود، المبحث الثاني يتحدث عن الضوابط والقوانين المنظمة لتجارة الحدود بالسودان، المبحث الثالث تجارب السودان التكاملية والآثار المترتبة عليها.

ماهية تجارة الحدود:

تجارة الحدود هي نشاط اقتصادي يقوم على تبادل السلع بين منطقتين لدولتين متجاورتين بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منهما نظم إدارية مستقلة.[1]

تجارة الحدود هي نوع من أنواع التجارة الخارجية التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات بين منطقتين حدوديتين في دولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود برية معترف بها. وهي تجارة ذات أبعاد استراتيجية تتمثل في البعد الاقتصادي؛ بحيث يتم تبادل المنافع ورفع مستوى الدخول وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان في المناطق الحدودية، وفي جانب البعد الأمني نسبة لوجود المصالح المشتركة للأفراد يحرص السكان على تجنب النزاعات الحدودية التي تعيق حركة التبادل التجاري، أما البعد الاجتماعي فيتمثل في العلاقات الاجتماعية والتداخلات القبلية بين السكان في الحدود. وهناك البعد السياسي الذي يرتبط بالاعتراف والفهم المشترك حول الحدود السياسية والجغرافية.[2]

تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة في دولتين لسد الاحتياجات بمنافع متبادلة. أُطر هذا النشاط قانونياً واقتصادياً بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف؛ أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة، وإنعاش التجارة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي.[3]

وهنالك عدة مفاهيم للتجارة الحدودية فمثلاً منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) تتحدث عن تجارة الحدود غير المنظمة Informal Border Trade ومنظمة الكوميسا تتحدث عن النظام المبسط لتجارة الحدود (COMESA STR) والتي بموجبها تسعى الكوميسا لتحويل تجارة الحدود غير المنظمة إلى تجارة حدودية مبسطة منظمة.

---

(1) النعمان عبد الله الطيب، تجارة الحدود، وزارة التجارة، إدارة تجارة الحدود، 2008م.

(2) عقيد شرطة / علي جدو آدم، الجمارك وتجارة الحدود، الإدارة العامة للجمارك ، إدارة التخطيط والتنظيم والبحوث، 2013م.

(3) أحمد سيد أحمد، الدور الرقابي للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس في تجارة الحدود، الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، ولاية كسلا.

نجد في السودان تجارة الحدود المنظمة[4] (Formal Border Trade) وهنالك نوعان من التجارة عبر الحدود إحداهما التجارة عبر الحدود الرسمية والأخرى التجارة عبر الحدود غير الرسمية، وهذه الأخيرة من جانبها تشمل نوعين: تجارة عبر الحدود خضراء غير رسمية وهي عادة للسلع المسموح بالتداول فيها من منتجات غذائية أو حيوانية أو سلع استهلاكية أخرى غير أنها لا تمر عبر النقاط الجمركية أو يمكن أن تشمل تهريب عبر المستندات، وهنالك أيضاً تجارة عبر الحدود غير الرسمية، تجارة حمراء وهي تشمل الأسلحة والذخيرة، المخدرات والسلع غير المطابقة للمواصفات.[1] ما زالت التجارة عبر الحدود غير الرسمية تمثل حجماً كبيراً في التجارة الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء وتشمل بصفة رئيسة سلع الذرة الشامية، الماشية، الأرز، البقوليات وبعض السلع الاستهلاكية كالأقمشة والأدوات الكهربائية، وتمارس التجارة عبر الحدود في بعض الدول الأفريقية بواسطة التجار صغار ومتوسطي الحجم وغالباً حجمه صغير في العملية أو الرسالة بينما في مناطق أخرى تتم بالشاحانات والحاويات.

يرى الباحث أن تجارة الحدود هي نشاط اقتصادي وهي نوع من أنواع التجارة الخارجية وهي عبارة عن مبادلات سلعية او المقايضة لتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان في المناطق الحدودية بين الأقاليم المتجاورة لدولتين متجاورتين، وينحصر دور الحكومات فقط في تنظيمها، وتكون في شكل اتفاقيات ثنائية توقع بين الدول المتجاورة وتحدد أهدافا* كلية وقوائم• سلعية تحتوي على الصادر والوارد ويجب أن يكون مساوياً لكلا الدولتين، وتقييم القوائم السلعية بالعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لكل دولة ، بالرغم من أن دور الجهاز المصرفي لا يذكر إلا أنها تخضع لضوابط البنك المركزي والجمارك ووزارة التجارة الخارجية، ومن هذه الرؤية نخلص للآتي:

1- تجارة الحدود هي نوع من أنواع التجارة الخارجية.

2- عدم وجود قيود بين الأقاليم المتجاورة في تجارة الحدود ينحصر في ودورالحكومات فقط في تنظيمها.

3- تكون على شكل اتفاق ثنائي بين دولتين متجاورتين لتنظيم تجارة الحدود بين الأقاليم المتجاورة لتلك الدول.

4- أن تخضع لضوابط وقوانين البنك المركزي ولكن لا تعتمد على الجهاز المصرفي في نشاطاتها.

5- أن تخضع للجمارك ووزارة التجارة الخارجية.

---

[4] وزارة التجارة الخارجية، إدارة الكوميسا، إدارة البحوث.

[1] بشير الجيلي، ورقة عمل، التجارة عبر الحدود في أفريقيا وبين جمهورية السودان وجنوب السودان، مايو 2013م.

* يقصد بها الهدف الكلي كمبلغ بالدولار (عملة صعبة) والمقابل له بالعملة المحلية .

• يقصد بها القوائم التي تحدد سلع الصادر والوارد المسموح بها للتعامل بين الأقاليم الحدودية للدول المتجاورة .

متى تسمى التجارة تجارة الحدود؟:

عندما تستوفي التجارة الإجراءات التالية يطلق عليها اسم تجارة الحدود وهي:

1- القيد في سجل المصدرين والمستوردين تحت مسمى تاجر حدود مع الولاية المعينة وفق قانون سجل المصدرين والمستوردين لسنة 1984م تعديل 2008م.

2- التقيد بالبروتكولات التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة كل ولاية على حدة.

3- تجدد هذه البوتكولات سنوياً أو يتم التوافق على العمل بما تم التوقيع عليه في العام السابق.

4- اعتماد سلع الصادر والوارد من قبل بنك السودان بالولاية المعنية لدواعي متابعة الإيفاء بالتنفيذ السليم والمحاسبة إذا لزم الأمر.

أهداف تجارة الحدود:

تتلخص أهداف تجارة الحدود في الآتي:

1- توفير بعض السلع للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية.

2- تساعد في تنمية مصادر الإيرادات واستقطاب التمويل اللازم لتغطية الانفاق على مشاريع المناطق الحدودية.

3- تقليل فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية بتحديد مسارات واضحة لعبور السلع.

4- تسهم تجارة الحدود في زيادة الناتج القومي بتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى وتوسيع الوعاء الضريبي.

5- الحدّ من الهجرة من الريف إلى المدن أو الخارج عن طريق خلق حركة تجارية عبر الحدود.

6- تفعيل المحطات الجمركية في المناطق الطرفية.

7- تسهم في قيام البنيات الأساسية للتنمية في الولايات الحدودية بخلق نشاط تجاري بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى.

8- تكون ذات أثر فعال في تحسين المستوى المعيشي الخدمي والوضع الاجتماعي وذلك بتوفير فرص عمل للقبائل الحدودية.

9- تحسين جودة السلع وتطوير مواصفاتها.

10- تنمية وتقوية الصلات التجارية بين السودان ودول الجوار وتعميق مفهوم المصالح المشتركة (أمنية، سياسية، اقتصادية).

11- تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود.

أهمية تجارة الحدود:

تمثل تجارة الحدود آلية مهمة جداً في تطوير سلامة الحدود المشتركة بين الدولتين المتجاورتين خاصة ولهما علاقات تاريخية اقتصادية واجتماعية.

اكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها في السودان أهمية قصوى خاصة على الحدود السودان مع مصر، ليبيا، أثيوبيا، تشاد وأفريقيا الوسطى وقد قامت على أربع استراتيجيات هي:

1- البعد السياسي: بنيت على أساس المصالح المشتركة للحكومات.

2- بعد أمني: مؤثر في معالجة بعض المسائل من خلال تأثيره في حياة سكان المناطق الحدودية بين الدول.

3- بعد اقتصادي: مرتبط بمستوى معيشة المناطق الحدودية وتوفير احتياجاتها الضرورية وتطوير بنياتها التحتية.

4- بعد اجتماعي: ينشأ من خلال تقوية الأواصر الاجتماعية بين السكان على جانبي الحدود.

وهذه الاستراتيجيات لها آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية.

ايجابيات و فوائد التجارة عبر الحدود:(1)

. النشاط التجاري عبر الحدود يؤدي الي زيادة الانتاج والتصدير والاحساس بالمصلحة وتقوية الصلات والعلاقات الجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.

. دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفض الضغط علي الموانى الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويزيد من حجم الايرادات.

. تسهم التجارة عبر الحدود بقدر معقول في الحد من التهريب لأنها تشجع المهربين لممارسة التجارة عبر المنافذ.

. إنشاء محطات جمركية وفتح افرع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية تسهل تجارة الحدود وتوفر خدمة بنكية لمواطني هذه الناطق.

. دعم الخزينة العامة بايرادات إضافية ناتج عن التحصيل الجمركي والضريبي والزكاة.

. زيادة حجم السيولة المتداولة في هذه الولايات (عائدات جمارك – ضرائب – مواصفات...الخ).

. رفع مستوى المعيشة في المحطات الجمركية في الناطق الطرفية وتساعد في الاستقرار والحد من الهجرة من الريف إلى المدن.

---

(1) عقيد شرطة /علي جدو آدم ، الجمارك وتجارة الحدود ، إدارة التخطيط والتنظيم والبحوث، مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة , 12—13مايو 2013 .

. ترقية صادرات السلع الواعدة والسلع الصناعية.

سلبيات التجارة عبر الحدود:

. إصدار وزارة التجارة الولائية لتصاريح استيراد لبعض السلع بكميات اكبر من حجم الطلب الفعلي للمناطق الحدودية مما يؤدي الي اجتياز تلك السلع حدود الولاية الي المناطق الاخري داخل السودان الامر الذي يؤثر سلبا في الاقتصاد الوطني ويخالف الاهداف الرئيسية لتجارة الحدود.

. عدم مطابقة قيمة الصادرات المنفذة لقيمة الواردات المنفذة.

. سلطات تجارة الحدود في الولايات لا تلتزم بتطبيق الهدف المتفق عليها لانها تحرص علي تحقيق الربط المقدر من الايرادات.

. عدم الموازنة السليمة للرسوم الولائية التي تفرضها السلطات المحلية لهذه الولايات على سلع تجارة الحدود والشاحنات مما يؤثر سلباً في تكلفة البضاعة وبالتالي تحويل المسار إلى حيث التكلفة الاقل.

. بعض السلع المستهدفه يكون تنفيذها الفعلي اكبر وبعضها أقل بكثير من الهدف المقرر وفق تقارير إحصائية تقدمها سلطات الجمارك بحجم التنفيذ الفعلي كل عام.

. بعض المحطات الجمركية لا تقع في الحدود المباشرة ما يشكل عبئاً كبيراً على الجمارك في حالة الرقابة على مرور وسائل النقل.

. التنافس بين الولايات لتحويل مسار تجارة الحدود نحو مدنها تحديدا لزيادة مواردها المالية دون مراعاة للآثار الاقتصادية والتجاريةالمرتبة على ذلك.

. بعض الولايات لديها اتفاقيات لتجارة الحدود مع دول لا تشترك معها في الحدود مما يخالف أهداف تجارة الحدود.

. اشتمال برتوكولات الاستيراد علي سلع تنافس الإنتاج المحلي مثل الموارد الغذاء والحلوي والفواكه والأواني والمنزلية والأثاث والمنتجات البلاستيكية.

. عدم وجود برتكولات علي المستوي الثنائي بين السودان ودول الجوار.

. تحولت بعض العمليات إلى استيراد بدون تحويل قيمة.

. جابهت بعض الولايات صعوبات فى تسعير السلع المستوردة فى إطار سياسة الحدود حيث تعتبر كل صفقة علمية قائمة بذاتها ولها سعرها الخاص.

. لجأ المصدرون الى استيراد السلع ذات الهوامش الربحية العالية وعدم الاهتمام بالسلع الرئيسة التي تحتاج إليها الولاية والتي عادة ما تكون هوامشها الربحية ضعيفة.

. لجوء بعض المصدرين الى تصدير السلع الدولارية كالجمال مثلاً مما يساعد في تخفيض أسعار الصادرات الحرة المنافسة لبعض الدول المستوردة.

. عدم وجود لجان مشتركة بين الولايات الحدودية والدولة المجاورة لتنظيم وضبط تجارة الحدود إذ إن كل الصفقات التجارية تتم بواسطة مجهودات فردية من قبل التجار السودانيين.[1]

وقد نلاحظ أن معظم التجار العاملين فى تجارة الحدود من القبائل الحدودية المشتركة بين الدولتين وأن التبادل يتم فى النقاط الحدودية وبأرصدة العملة السودانية المتداوله فى هذه المناطق فى نقاط الحدود مع تشاد وأفريقيا الوسطى وإرتريا وإثيوبيا.

كما نلاحظ كذلك أن مشروعية التعامل أو عدمة فى تبادل السلع يتوقف على الضوابط الرسمية الصادرة من الدولة المعنية، فمثلاً حظر تصدير الصمغ العربى والجلود الخام والسلع الدولارية الأخرى لا يؤدي إلى منع تصدير هذه السلع، بل يؤدى إلى زيادة نشاط شبكات تهريب هذه السلع لازدياد الطلب عليها وارتفاع أسعارها، كما إن بعض الدول المجاورة تحظر تصدير بعض السلع للسودان إلا أن هذا الحظر لا يعيق انسياب هذه السلع للداخل.

وعليه فإن التبادل التجارى والسلعى الحدودي واقع حقيقى قائم سواء بوجود التدخل الرسمى أو بدونه. وأن القوائم والاهداف لسلع الصادر والوارد الصادرة من وزارة التجارة الخارجية لا تتحكم فى حجم التعامل الحدودي ولا نوعية السلع بقدر ما تتحكم عوامل السوق المتمثلة في العرض والطلب والربحية خاصة وأن القوائم والأهداف تصدر من وزارة التجارة الخارجية دون الموافقة النهائية للدولة المجاورة بالإضافة لوجود عوامل تحول دون نفاذ هذه الضوابط كوجود قبائل حدودية ذات جنسيات مزدوجة ووعورة الطرق وطول الحدود مع كثرة المنافذ.

رغم أن التدخل الرسمى لا يؤثر في حجم التبادل التجارى الحدودي و لا في نوعية سلع الصادر أو الاستيراد، فإننا نرى ضرورة التدخل الرسمي المدروس كمحاولات جادة لنظم التبادل الحدودي في إطار الواقع بغرض احتواء سلبيات الممارسة التلقائية لهذه الانشطة الحدودية، كما نرى أن الضوابط السارية صدرت للحفاظ على الحق العام بنفاذ سياسات الصادر التي تلزم المصدر بتوريد عائدات الصادر للداخل في جميع الحالات او ما يقابل قيمتها في شكل سلع مستوردة فى حالة تجارة الحدود. كذلك للحد من الممارسات الضارة بالصادر عموماً مع وجود الدواعى التى تحتم صدورها وسريانها وإلزام المصدر بتنفيذها، ويتم توضيح ذلك في الفقرة التالية المتعلقة بالضوابط ودواعي صدورها.

---

[1] دور الجهاز المصرفي في تنمية تجارة الحدود , .

يرى الباحث أن التجارة عبر الحدود لها فوائد عظيمة لسكان الناطق الحدودية إذ تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير الي الدولة المجاورة يمنح العاملين في مجال تجارة الحدود الشعور بالمصالح الخاصة لدي تجارة الحدود ويساعد في تقوية العلاقات الاقتصادية، السياسية والثقافية بين السودان والدول المجاورة علاوة على ذلك أن تنظيم هذه التجارة تحد من ظاهرة التهريب وتحويل العاملين في هذا المجال إلى ممارسة التجارة عبر المنافذ التي يناولها المبحث التالية الضوابط والقوانين المنظمة لتجارة الحدود.

المبحث الثاني: الضوابط والقوانين المنظمة لتجارة الحدود بالسودان

أولاً : مراحل تطور قوانين تنظيم تجارة الحدود:

1- قانون الرقابة على السلع لسنة 1978م .

هذا القانون هو القانون الأول لتنظيم التجارة بعد أن استقر الأمر بخروج وزارة الصناعة، وبعد أن خرجت التجارة الداخلية والتموين عن ولاية الوزارة المركزية التي أصبحت تسمى وزارة التجارة الخارجية ويدل اسمها على اختصاصها الذي تحدد بصورة واضحة في هذا القانون وكان لابد أن يتم ألغاء قانون الرقابة على السلع في ضوء المتغيرات في السياسة التجارية العالمية التي لم يخلو من تأثيرها بلد من بلدان العالم التي تؤسس على حرية التجارة والمنافسة الحرة [1].

وجاء القانون متضمناً خمسة فصول؛ والفصل الذي تحدث عن تجارة الحدود هو الفصل الخامس، وقد احتوى على تفاصيل تنظيم التجارة، ونص على سلطات وزير التجارة بوضع موجهات عامة تتعلق بالاستيراد والصادر، والترويج للسلع السودانية، وتنظيم تجارة الحدود مقيداً مبدأ حرية التجارة.

كما ينص قانون الرقابة على السلع الصادرة والمستوردة على قانون تنظيم التجارة (يجوز للوزير بالتشاور مع الوالي وضع السياسات والنظم التي تساعد على تنظيم تجارة الحدود بين الولاية المعنية والولاية في الدولة الأجنبية المجاورة لها على أن تختص حكومة الولاية بتنفيذ الاتفاق).

2 - لائحة تنظيم تجارة الحدود لسنة 1999م:

من أهم سمات هذه اللائحة أنها قامت على إنشاء إدارة لتجارة الحدود بالولايات الحدودية، وتقوم بمتابعتها إدارة تجارة الحدود بوزارة التجارة الخارجية، وتخضع الإدارة لإشراف الولائية للوزير المختص بالولاية الحدودية (وزير المالية والاقتصاد)، وكذلك من السمات الرئيسة لهذه اللائحة هي تحديد سلطات إدارة التجارة الولائية ومهامها.[2]

مواصفات السلع المسموح بتصديرها[3] :

1- أن تكون السلع منتجات سودانية (وطنية) وليست إعادة صادرات منشئها دول أخرى، (حتى لا تمول موارد النقد الأجنبي السودانية على قلتها واردات دول أخرى).

2- أن يكون هنالك فائض في السلع المصدرة عن حاجة الاستهلاك المحلي مثل الذرة، السكر، الزيوت .

---

[1] جمهورية السودان وزارة التجارة الخارجية ، قانون تنظيم التجارة لسنة 2004م.

[2] جمهورية السودان وزارة التجارة الخارجية ، لائحة تنظيم تجارة الحدود لسنة 1999م .

[3] صديق أمبدة ، ورقة تجارة الحدود في إقليم دار فور .

3- ألا تكون السلعة من بين صادرات السودان الرئيسة والتي أثبتت مكانتها في السوق العالمي (أي قادرة على كسب عملات صعبة) إذ إن السماح بتصدير سلع بالمقايضة (مقايضة الحدود في هذه الحالة) كالصمغ والفول والسمسم مثلاً تنتج عنه خسائر بالعملات الأجنبية لصالح الدول المجاورة.

موقف الاتفاقيات والبروتوكولات :

مؤتمرات تطوير تجارة الحدود بين ولايات السودان، ومؤتمرات تطوير العلاقات الحدودية بين السودان وأثيوبيا:

1/ مؤتمرات تطوير وتنمية تجارة الحدود بين الولايات الحدودية في الفترة من : 1994 – 2004

1)المؤتمر الأول ولاية القضارف 2000م.

2) المؤتمر الثاني ولاية كسلا في الفترة من 19-2001/6/21 م.

3) المؤتمر الثالث ولاية شمال دارفور الفاشر في الفترة من 21 – 2002./7/22

4) المؤتمر الرابع الولاية الشمالية ولاية دنقلا في الفترة من 7-2004./1/8

5) المؤتمر الخامس ولاية البحر الأحمر .

المؤتمرات تطوير العلاقات الحدودية بين السودان أثيوبيا:-

(1) المؤتمر الأول ولاية النيل الأزرق – الدمازين في الفترة من 6-2001/11/9.

(2) المؤتمر الثاني ولاية أعالي النيل – ملكال عام 2002.

(3) المؤتمر الثالث ولاية القضارف – القضارف عام 2003.

(4) المؤتمر الرابع ولاية سنار– سنجة في الفترة من 27-2004/7/29.

(8) المؤتمر الثامن لتطوير العلاقات الحدودية. انعقد المؤتمر في الفترة من 6-8 مارس 2006 في بحر دار. وناقش المؤتمر العديد من المواضيع منها :

(أ) المسائل الأمنية والسياسية، إلى جانب المسائل الزراعية والصحية .

(ب) المسائل التجارية المتعلقة ببرتوكول تجارة الحدود الذي عقد في 2005م .

(ج) نتائج المؤتمر السابع والذي عقد في مدينة سنجة في الفترة من 27-29 يوليو 2004م .

وقد أمن الطرفان على أن البرتوكول لا زال دون الطموحات المرجوة.

سلطات إدارة تجارة الحدود الولائية:-

تتمثل مهام وسلطات إدارة تجارة حدود في كل ولاية كالآتي:

1- القيام بتوزيع الأهداف الكلية علي المتعاملين المسجلين بسجل تجارة الحدود وفقاً للضوابط الملحقة بهذه باللائحة والسياسة التي تقرها الوزارة.

2- تجديد استمارات الصادر والوارد بعد انتهاء مدة سريانها على أنه في حالة عدم التنفيذ لعام مضى يجوز تجديد تلك الاستمارات لفترة لا تتعدى الشهرين من تاريخ انتهاء الاتفاق .

3- اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن بنك السودان من استرداد عائد الصادر.

4- استخراج إستمارات الصادر والوارد.

5- القيام بالإجراءات الأولية لتسجيل وتجديد سجل تجارة الحدود ولائياً وفق الأوامر الصادرة من الوزارة بالتنسيق مع مكتب وزارة التجارة الخارجية التنسيقي بالولاية.

6- إنشاء آلية لانسياب المعلومات إلى الوزارة بالتنسيق مع كل من المكتب التنسيقي لوزارة التجارة. الخارجية، إدارة الجمارك، بنك السودان ووزارة الثروة الحيوانية بالولاية.

7- إعداد مقترحات الأهداف والقوائم السلعية السنوية في شكل قوائم بغرض الموافقة عليها بواسطة الوزارة

8- نقل أهداف السلع غير النشطة التي لا يتم تنفيذها بسلع أخري نشطة محددة بقائمة الصادرات المتفق عليها بين الوزارة والولاية فيما عدا سلع (الإبل – الضأن – الأبقار – الكركدي) وفي مجال الوارد تتم المناقلة بعد التشاور مع الوزارة، وكذلك حددتة اللائحة سلطة إعداد أهداف تجارة الحدود وهي على النحو التالي :

أ- تعد الوزارة الأهداف والقوائم السلعية كل عام بالتشاور مع الولاية المعنية بتجارة الحدود لتحديد الهدف الكلي والسلع القابلة للتصدير والاستيراد وفق إمكانات واحتياجات الولاية المعنية ليتم اعتماد تلك الأهداف والقوائم في شكلها النهائي بالاتفاق بين الوزير والوالي أو الوزير الولائي المختص.

ب- يراعى عند إعداد قوائم السلع التركيز علي إنتاج الولاية من السلع لفتح أسواق لها عبر تجارة الحدود.

ج- تعد القوائم السلعية وفق النموذج المرفق.

وعرفت اللائحة الولايات الحدودية حيث يقصد بها الولايات المتاخمة لدولة أو دول مجاورة للسودان بالإضافة إلى ولاية شمال كردفان وفق الاستثناء الممنوح لها، وكذلك يجوز للوزير استثناء الولاية الحدودية في التعامل مع دولة غير مجاورة لها ضوابط ممارسة تجارة الحدود. كما ألزمت إدارة تجارة الحدود بالولاية بقوائم السلع (أ) و(ب) والأسعار المحددة لها والأهداف الكلية وأيضاً تلتزم إدارة تجارة الحدود بالقائمة (ج) الخاصة بالسلع المستبعدة والمحظور استيرادها وتصديرها بموجب قرارات وزارية عامة كما تلتزم بضوابط استخراج استمارتي الصادر والوارد لتجارة الحدود وفقاً للجداول المرفقة.

الاتفاقيات والبروتكولات بين السودان أثيوبيا [1]:

أولاً:- اتفاقية طرق المواصلات والحركة بين البلدين العام :

وقعت اتفاقية طرق المواصلات والحركة في عام 1993 وهي تهدف إلى تسهيل طرق للنقل المواصلات بين البلدين وقد عدلت في مارس 2000م، ومن أهم ما ناقشته هذه الاتفاقية المعدلة رسوم استخدام الطريق الحمولة المسموح بها للشاحنات.

ثانياً:- برتكول تجارة الحدود:

وقع على البرتكول الخاص بتجارة الحدود بأديس أبابا في مايو 2000م ومن أهم بنوده:

أ- تسهيل الإجراءات الجمركية للتجارة الحدودية.

ب- تأسيس إدارة لتجارة الحدود.

ت- السماح للتجارة بالتصدير والاستيراد في إطار التجارة الحدودية.

ثالثاً:- التفاهم الجمركي :

وقعت المذكرة في أغسطس 2000 في أديس أبابا ومن أهم ما احتوته إنشاء مكاتب جمارك حدودية بين البلدين في كل من الحمرا وعبد الدافع في أثيوبيا وحمدايت وبركة نادين في السودان.

رابعاً: اتفاقية البضائع العابرة بين البلدين:

وقعت اتفاقية البضائع العابرة بين الحدود في يوليو 2001 متبعة الاتفاقية التي أبرمت في أديس أبابا في أغسطس 2000 آخذة في الاعتبار المصالح المشتركة وضرورة تسهيل إجراءات جمارك العبور وتمثلت أهم نقاط هذه الاتفاقية في الآتي :-

1- عدم خضوع البضائع العابرة لدفع رسوم جمركية.

2- لا تقبل البضائع المحظورة كبضائع عابرة للحدود إلا بموافقة الجمارك السودانية .

3- يستخدم الطرفان إعلان جمارك الكوميسا للعمليات الجمركية العابرة .

خامساً:- اتفاقية التجارة التفضيلية :

اتفاقية التجارة التفضيلية في2002/4/25 والتي تم المصادقة عليها في 2003/1/18 حيث تنص على:-

- تطبيق أحكام قواعد المنشأ للكوميسا بشأن البضائع الناشئة .
- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ .

سادساً:- اتفاقية الغرفة التجارية الأثيوبية ورجال الأعمال السودانيين :

---

[1] مرجع سابق وزارة التجارة.

أ- تم توقيع اتفاقية بين الطرفين في عام 2005 .

ب- وأسفرت عن إنشاء مجلس عمل مشترك لتكثيف وترقية التعاون التجاري في مجال التجارة والاستثمار.

ت- من مهام واختصاصات المجلس تبادل المعلومات الاقتصادية.

ث- الترويج للاستثمار ومد الخدمات.

ج- تذليل المعوقات التي تحد من التوسع في التعاون الاقتصادي.

سابعاً:- مذكرة التفاهم لمحاربة التجارة غير المشروعة :

تم توقيع مذكرة تفاهم بين السودان وأثيوبيا والتي تهدف الي محاربة التجارة غير المشروعة عبر الحدود والسواحل في ديسمبر 2003 بالخرطوم، وأهم ما نوقش فيها هي تجارة الماشية غير المشروعة كما هدفت إلى تشجيع التعاون الاقتصادي بين البلدين.

الضوابط والإجراءات الاتحادية والولائية لممارسة تجارة الحدود :

أ- ضوابط ممارسة تجارة الحدود :

تتم ممارسة تجارة الحدود بالشراكة بين وزير التجارة الخارجية الاتحادي وهو مخول له السلطات بموجب القانون وبدوره قام بتفويض سلطاته لوزراء المالية والاقتصاد في الولايات بتاريخ 1994/6/26: لممارسة تجارة الحدود الولائية والتي تنص على الآتي :

- توزيع الهدف الكلي على المتعاملين المسجلين بسجل تجارة الحدود.
- تجديد قيمة الاستمارة الواحدة (صادرات – واردات).
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستيراد عائد الصادر في وقت محدد.
- أن تستخرج الاستمارات صادر وارد للمتعاملين.
- عدم معالجة الصادرات على حده أو الواردات على حده.
- التنسيق في الرسوم المحلية بين الولايات المتجاورة.
- توسيع قاعدة السلع الواعد في تجارة الحدود .

وللسلطات الخاصة بسجل تجارة الحدود بموجب قانون تسجيل المصدرين والمستوردين لسنة 1984 القيام بالإجراءات الأولية لتسجيل وتجديد سجل تجارة الحدود ولائياً على أن يلتزم الوزراء المشار إليهم (وزراء الولايات الحدودية) باللوائح والأوامر والتوجيهات الصادرة من وزارة التجارة الاتحادية والإجراءات المتفق عليها في التنفيذ، وكذلك الالتزام بالضوابط والمنشورات المنظمة

الصادرة وفق قانون الجمارك وقانون بنك السودان مع مراعاة قانون رسم الدمغة والقوانين الأخرى (قانون الرقابة على الأطعمة – ضبط الجودة .... إلخ).

ب- متطلبات وإجراءات استخراج استمارتي الصادر والوارد لتجارة الحدود .

1- المتطلبات :

أ- ملء استمارتي الصادر نمرة (1) والاستيراد نمرة (4) تجارة حدود.

ب- استيفاء رسم الدمغة المقررة علي الاستماريتين أعلاه بسدادها لدى إدارة الدمغة بالولاية.

ت-إرفاق شهادتي خلو الطرف من الضرائب والزكاة سارتين المفعول مع الاستمارتين المذكورتين أعلاه (الطلب).

ث- إرفاق أية مستندات فنية تتطلبها السلعة من جهة مختصة.

ج- إرسال أو إيداع الطلب (الاستمارتين المذكورتين أعلاه) ومرفقاتها مستوفية لدى إدارة تجارة الحدود بوزارة المالية والتنمية الاقتصادية بالولاية.

2_ الإجراءات :

1_ مراجعة الطلب وختمه وقيده :

1. مراجعة الطلب للتأكد من استيفائه لمتطلباته المذكورة أعلاه.
2. ختم الطلب المستوفي كأعلاه بختم القيودات.
3. تقييد الطلب المختوم كأعلاه بدفتر الوارد.

2_ مراجعة موقف مقدم الطلب من السجل السابق للإلتزامات:

أ- التأكد من أن مقدم الطلب تاجر حدود بالولاية وأنه يحمل شهادة تسجيل (بسجل المصدرين والمستوردين كتاجر حدود) سارية المفعول وذلك بالرجوع إلى دفتر تجارة الحدود بالولاية.

ب-التأكد من أن مقدم الطلب قد قام بتنفيذ كل التزاماته تجاه التصديقات التي صدرت له لتجارة الحدود (صادر وارد) وذلك بالرجوع إلى دفتر التصديقات .

3_ مراجعة بيانات الطلب للتأكد من الآتي :

- تطابق اسم مقدم الطلب وعنوانه ورقم سجله بالاستمارتين مع البيانات المدونة في دفتر تجارة الحدود .
- تطابق القيمة الإجمالية للسلع المقدمة وفرع البنك الذي يتعامل معه ومحطة جمارك التصدير والاستيراد وتاريخ تقديم الطلب بالاستمارة .

4_ مراجعة السلع للتأكد من :

- أن السلع المقدمة هي من السلع المسموح بها لتجارة حدود الولاية وذلك بالرجوع إلي الهدف المصدق به للولاية.
- أن السلع المقدمة ليست من السلع المحظورة أو المستبعدة من تجارة الحدود.

5_ فحص الطلب ومراجعته للتصديق المبدئي مبتدئاً باستمارة الصادر :

1- **أسعار الصادر :**

- تعتمد أسعار سلع الصادر وفقاً للأسعار الدنيا التي تصدرها وزارة التجارة الاتحادية من وقت لآخر تضاف إليها نسبة 10% من القيمة ثم يقيم بالجنيه السوداني وفق سعر الصرف السائد لدى فرع البنك الذي يتعامل معه مقدم الطلب .
- تحدد كميات سلع الصادر وفقاً للمبلغ والأسعار المحددة أعلاه .

2- **أسعار الاستيراد:**

أ_ تكون إجمالي مبلغ الوارد مساوياً لإجمالي قيمة الصادر.

ب_ تراجع أسعار سلع الوارد وفقاً للأسعار التي تحددها وزارة المالية والتنمية الاقتصادية بالولاية بالتشاور مع وزارة التجارة الاتحادية.

ج_ تحدد كميات سلع الوارد على ضوء الأسعار المحددة أعلاه .

6_ ختم الطلب بختم التصديق وملء بياناته :

ختم الاستمارتين وصورهما بختم التصديق .

تستوفي بيانات ختم التصديق بالنسبة للمبلغ والسلع وفترة السريان..... إلخ.

7_ التصديق النهائي :

فحص بيانات ختم التصديق ثم التوقيعين الأول والثاني على الاستمارتين وصورهما وختمها بختمي الموقعين مع كتابة تاريخ التوقيع .

8_ ترقيم التصديق وتسجيل بياناته :

- يرقم ختم التصديق بالرقم المسلسل في دفتري التصديقات (الصادر والوارد)
- تسجيل بيانات ختم التصديق في دفتري التصديقات (الصادر والوارد)

9_ الفرز والقيد والتوزيع :

تفرز الاستمارتان المصدقتان ويقيدان في دفتر الخارج، ثم يوزع الأصل والصور على النحو التالي :

- يسلم الأصل لمقدم الطلب أو وكيله المفوض بذلك .
- يحتفظ بالصورة التي عليها الإجراءات المكتبية لدى الإدارة .

- ترسل صورة لفرع البنك المبين بالاستمارتين .
- ترسل صورة لمحطة الجمارك المبينة بالاستمارتين .
- ترسل صورة لإدارة الحدود بوزارة التجارة الاتحادية .

10_ آليات تنفيذ السياسات الخاصة بتجارة الحدود لضمان عدم تجاوز الأهداف :-

. ترسل وزارة التجارة الاتحادية صورة من الأهداف وقوائم سلع الصادر والوارد التي تعتمدها لتجارة الحدود إلى كل من مدير فرع بنك السودان بالولاية ومدير جمارك الولاية بغرض المتابعة، أن يعتمد فرع بنك السودان بالولاية استمارتي الصادر والوارد المصدقتين من إدارة تجارة الحدود بالولاية بعد التأكد من الالتزام بالضوابط والأسس التي تحكم تجارة الحدود وعدم تجاوز التصديق للأهداف وقوائم سلع الصادر والوارد المعتمدة من وزارة التجارة الاتحادية وترسل صورة من فورم EX والاستمارات التي اعتمدها إلى تجارة الحدود بوزارة التجارة الاتحادية بطريقة دورية أول كل شهر لغرض المتابعة والإحصاء .

. تقوم جمارك الولاية بإصدار شهادتي الصادر والوارد لاستمارات تجارة الحدود المعتمدة علي النحو المذكور أعلاه، بعد التأكد من الالتزام التام بالضوابط والأسس التي تحكم تجارة الحدود، وعدم تجاوز التصديق لأهداف وقوائم سلع الصادر والوارد المعتمدة من وزارة التجارة الاتحادية، وترسل صورة منها إلى كل من مدير إدارة تجارة الحدود بالولاية ومدير فرع بنك السودان بالولاية لغرض المتابعة، كما ترسل صورة منها بطريقة دورية أول كل شهر إلى مدير إدارة تجارة الحدود بوزارة التجارة الاتحادية لغرض المتابعة والإحصاء .

. أن تقوم لجنة مكونة من ممثلي وزارة التجارة وبنك السودان والإدارة العامة للشرطة بزيارات دورية للولايات كل ثلاثة أشهر لمتابعة إدارة تجارة الحدود وترفع تقريراً عنها للسيد/ وزير التجارة الاتحادية خلال فترة لا تتجاوز أسبوع عقب كل زيارة .

. أن يجتمع مدير إدارة تجارة الحدود بالولاية ومدير بنك السودان بالولاية ومدير جمارك الولاية أول كل شهر بإدارة تجارة الحدود بالولاية لمراجعة المعلومات الخاصة بتجارة الحدود عن الشهر المنصرم والتأكد من مطابقتها لبعضها ثم يعدوا تقريراً واحداً كل شهر ويرسلونه بطريقة دورية كل شهر لمقرر لجنة التنسيق العليا بوزارة التجارة الاتحادية (وكيل أول وزارة التجارة الاتحادية) على أن ترفق معه إدارة تجارة الحدود بالولاية الصور الخضراء لاستمارات الصادر والوارد المتعلقة بها لغرض المتابعة.

المبحث الثالث: تجارب السودان التكاملية والآثار المترتبة عليها

أولاُ: التكامل السوداني الإفريقي (الكوميسا):

العلاقات السودانية الإفريقية ضاربة الجذور في التاريخ حتى دخول المستعمر القارة، وقد تشكلت هذه العلاقات بصورة أوضح في العهود الإسلامية. إذ كان السودان معبراً للكثير من شعوب الدول الإفريقية إلى الأراضي المقدسة، وبعد دخول المستعمر تأثرت هذه العلاقات كثيراً خوفاً من المد الإسلامي العربي إلى الحزام الإفريقي المسيحي.

السودان منذ استقلاله كان مشدوداً بقوة تجاه العمق العربي بصورة أدت إلى إهماله للعمق الإفريقي، حيث ترك السودان مساحة واسعة في إفريقيا خالية من وجوده الثقافي والاجتماعي والسياسي، وهي مساحات خصبة ومتجاوبة لدور سوداني متعاظم فقد ظلت الدبلوماسية الرسمية تهمش العلاقات السودانية الإفريقية ولم ترتب ضمن الأولويات على الرغم من القرب الجغرافي وبالمقارنة بمصر والتي تكاد تكون لها سفارات في كل الدول الإفريقية، تتضح المساحة التي تركها السودان من خلال الدبلوماسية الرسمية، أما الدبلوماسية الشعبية فقد لعبت دوراً كبيراً في توطيد أواصر التعاون والتواصل بين السودان وجيرانه من الدول الإفريقية، ويمكن مناقشة التكامل السوداني الإفريقي في ثلاثة أطر[1].

أولاً: الإطار القاري :

من خلال مجهودات منظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء السوق الإفريقية المشتركة عبر مبادرتي لاغوس عام 1981م ومبادرة أبوجا عام 1990م، إذ كان السودان ضمن الدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات، وترمي هاتان الاتفاقيتان إلى قمة الوحدة الإفريقية عبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مراحلها.

ثانياً: إطار إقليمي متعدد الأطراف:

وفي ذلك تعتبر منظمة الإيقاد واحدة من تجارب السودان التكاملية مع الدول الإفريقية كما أن السودان يعتبر عضواً في تجمع دول الساحل والصحراء والذي يضم عدداً من الدول الإفريقية والعربية مثل ليبيا، إلا أن هذه المنظمة لم تفعل بعد بالقدر الذي يتوافق مع أهدافها.

ثالثاً: الإطار الثنائي :

---

[1] يوسف أحمد الجعلي ، الاثار الاقتصادية لانضمام السودان لسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، مجموعة قادرة للاستثمار 2000 ص 22

أ_ لم تكن هناك أية محاولة للتكامل الثنائي بين السودان وأي من جيرانه من الدول الإفريقية (عدا العربية) رغم القرب الجغرافي لهذه الدول، كما أن الحدود السياسية بينها لم تشهد أي نوع من التعاون، وقد أفرزت الحدود العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تمثلت في عمليات التهريب والنهب والسلب وحالات من انعدام الأمن والاستقرار مما أضاع فرصة الاستفادة منها في مجالات التجارة البينية والتعاون المشترك .

ب_ نلاحظ مما سبق أن تجارب التكامل السودانية سواء كانت مع الدول العربية أو الإفريقية في مجملها تجارب فاشلة، ولم تساعد على أمتداد أواصر التعاون بين السودان وجيرانه من الدول العربية والإفريقية، مع القول إن التكامل السوداني العربي أكبر حجماً وأكثر نجاحاً نسبياً من التكامل السوداني الإفريقي قبل الكوميسا، هذا إذا أخذنا في الاعتبار حجم التبادل التجاري بين السودان والدول العربية والتي تعتبر الشريك الثاني لتجارة السودان الخارجية، ولذا يمكن أن نتناول التنفيذ الفعلي لتجربة التكامل العربي، منطقة التجارة الحرة العربية والتكامل الأفريقي (الكوميسا).

مبادئ السوق المشترك (الكوميسا) :

تتلخص المبادئ الأساسية للكوميسا فيما يلي [1]:

1- المساواة والاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء.
2- تنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.
3- احترام حقوق الإنسان وتشجيعه وحمايتها طبقاً لأحكام الميثاق الأفريقي حول حقوق الإنسان.
4- صيانة السلام الإقليمي والاستقرار من خلال تشجيع وتقوية علاقات حسن الجوار.
5- التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء.
6- الحفاظ على البيئة في متطلبات التنمية الاقتصادية كافة.

(1) أهداف الكوميسا:

1. السعي إلى تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة في مجالات النشاط الاقتصادي كافة.
2. تشجيع التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.
3. التعاون في إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والمحلي.
4. التعاون لتشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

[1] الأمانة العامة للكوميسا ، السودان والكوميسا مارس 2003 ، ص 2 .

5. التعاون لتقوية العلاقات بين دول السوق وبقية دول العالم واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي.
6. الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.
7. تعميق مفهوم المصالح الاقتصادية المتبادلة.

ولتحقيق الأهداف أعلاه فإن برنامج عمل الكوميسا يركز على الآتي:

(1) إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في مجال تجارة السلع والخدمات.
(2) وضع قواعد عامة لشهادات منشأ السلع المتبادلة.
(3) ترقية التعاون في مجال النقل والاتصالات.
(4) التعاون في المجال المالي والنقدي.
(5) وضع أسس لتسهيل تجارة العبور.
(6) التعاون في المجال الجمركي.
(7) التعاون في مجال مقاييس ومواصفات السلع المنتجة والمتداولة داخل المجموعة.
(8) التعاون بين دول المجموعة لتحقيق التنمية الزراعية.
(9) التعاون في المجال الصناعي بين دول المجموعة.
(10) التعاون بين دول المجموعة في كافة المجالات الأخرى كالسياحة والإعلام والاتصالات وغيرها.

(3) مؤسسات الكوميسا:

تتكون مؤسسات السوق المشترك الكوميسا من بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا، غرفة المقاصة، محكمة عدل الكوميسا، شركة إعادة التأمين، معهد الجلود والصناعات الجلدية، اتحاد أصحاب العمل، اتحاد الصناعات الحديدية، اتحاد نساء الأعمال، اتحاد منتجي الأدوية، اتحاد المصارف، صندوق الكوميسا للمساعدات (تحت التأسيس)، وكالة تأمين التجارة الإفريقية، وكالة الاستثمار الإفريقية.

(4) الأمانة الوطنية للكوميسا بوزارة التجارة الخارجية (السودان) :

1/ أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (179) في فبراير 1992 تحت إشراف وزارة التجارة الخارجية وتتولى الوزارة أعمال السكرتارية وهي المقرر لاجتماعات الأمانة الوطنية وتتلخص مهامها واختصاصاتها فيما يلي : – تنسيق ومتابعة برامج المنظمة في السودان، العمل على مواءمة

برامج ومشروعات وأهداف الخطط والبرامج السودانية، تقييم سير الأداء والإعداد والتحضير لاجتماعات المنظمة ولجانها ومؤسساتها المختلفة.

2/ يتم التعامل مع أنشطة المنظمة والمشاركة في فعاليات تلك المنظمة عبر الأمانة الوطنية للكوميسا بوزارة التجارة الخارجية.

3/ تعقد الأمانة اجتماعات دورية أسبوعية.

من مهام الأمانة الوطنية:

1- تكوين لجنة للتعريف بأنشطة الكوميسا بموجب القرار الوزاري رقم 341 من وزارة الخارجية، الجمارك، الصناعة، المالية، بنك السودان، المواصفات، الغرفة التجارية واتحاد أصحاب الصناعات وتعمل اللجنة على:- تذليل المشاكل والعقبات التي تعترض انسياب التجارة بين السودان ودول المجموعة، متابعة تنفيذ التجارة الخارجية والترحيب بأي مقترحات تساعد على انسياب التجارة مع دول المجموعة.

وقد عقدت اللجنة ما يزيد عن الثمانين اجتماعاً لتحقيق أهدافها حيث تلاحظ زيادة التبادل التجاري مع الدول الأعضاء منذ تطبيق منطقة التجارة الحرة التفضيلية.

2- ترجمة الاتفاقية المنشأة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا وأيضاً ترجمة اتفاقية قواعد المنشأ.

3- إصدار كتيبات ونشرات تعريفية باللغة العربية عن الكوميسا.

4- وضع خطة عامة للعريف بأنشطة الكوميسا بدأت بندوة بالمجلس الوطني ثم اتحاد أصحاب العمل ويشمل البرنامج نقل هذا النشاط التعريفي إلى الولايات والنفاذ به إلى وسائل الإعلام المختلفة ونشر الوعي وتعريف المستهلك بفوائد الكوميسا والسلع المستوردة بتفضيلات تجارية ويشمل البرنامج وضع خطة لنفاذ صادرات السودان إلى دول المنطقة.

5- قيام بعثة إلى كينيا للتعرف على إمكانات التصنيع بها.

6- تكوين لجنة لدراسة الأسواق السودانية وتنوير المستهلك بفوائد الكوميسا.

7- تكوين لجنة عمل للإعداد والتحضير لمرحلة الاتحاد الجمركي.

8- تكوين لجنة خاصة بالمعلومات عن الكوميسا.

9- تكوين لجان لدراسة جدوى تطبيق الكرت الأصفر واتفاقية ضمانات المستودعات الجمركية.

10- المشاركة في المعارض التجارية الخاصة بدول الكوميسا.

(5) استراتيجية السودان للكوميسا :

1- توحيد الرؤى وجهود الجهات الرسمية المختلفة.

2- وضع تصور واضح لكيفية تعامل السودان مع منظمة الكوميسا.

3- وضع خطة محددة لكيفية إيجاد دور رائد وفاعل للسودان داخل الكوميسا.

4- تحديد مجالات الاستفادة القصوى من المنظمة.

رابعاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

استجابة لقرار قمة القاهرة في عام 1996 فقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [19]، ونشأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي جاءت مع حقبة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية عام 1995م، بهدف الحد من الآثار السالبة للعولمة على الاقتصاديات العربية، وقد أقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على أن تتحقق خلال 10 سنوات تم اختصارها إلى سبع سنوات انتهت في عام 2005م، وفقاً لمبدأ التحرر التدريجي مع مراعاة أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية، ويقضي البرنامج التنفيذي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية مقدارها (10%) سنوياً، مع توفر قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي العربي للسلع الخاضعة، وسمح بمعاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً.

أهمية المنطقة العربية :

1- توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية.

2- الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الأوروبي.

3- كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

4- سوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتساعد علي وتدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج.

5- الاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة

6- استقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية[1].

الدول المنضمة :

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت حتى الآن إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (18) دولة عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السودان،

[1] المرج السابق، ص63

السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن والجزائر.

أما الدول التي لمن تنضم بعد فهي : جيبوتي، الصومال، جزر القمر وموريتانيا، علماً أن موريتانيا صادقت على اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية.

انضمام السودان :

قام السودان بمجهودات واضحة لتحرير تجارته الخارجية من حيث انضمامه إلى بعض التكتلات الإقليمية مثل الكوميسا كما يسعى إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من أجل زيادة التحرر الاقتصادي.

انضم السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية رقم 1444 بتاريخ :2002/9/12م وعلى ضوء قرار مجلس الوزراء رقم 139 وأصبح العضو الخامس عشر بالمنطقة وتم تصنيفه ضمن الدول الأقل نمواً كما تم تشكيل وحدة منطقة التجارة الحرة العربية من الجهات ذات الصلة وذلك لمتابعة إجراءات استكمال الانضمام .

التزامات السودان الواردة في البرنامج التنفيذي :

1- التزام السودان بقرار الخفض المتدرج للضرائب ذات الأثر المماثل الذي أصدره وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم 12 لسنة 2003م على الواردات المنشأ العربي بنسبة تساوي 20% ابتداءاً من يناير 2006 وصولاً للتعريفة الصفرية بحلول يناير 2010 .

2- إزالة كافة القيود غير الجمركية (مالية – نقدية – فنية – إدارية) التي تقف أمام حركة التبادل التجاري .

3- أهمية وجود قواعد منشأ وطنية متفقه مع قواعد المنشأ العربية .

نلاحظ من خلال انضمام السودان لمنطقة التجارة العربية لم تف بتنفيذ التزاماته بل واصل الاستمرار في الضرائب بسبب مضاعفة عشرات المرات من النسبة المقررة 20% الى عام 2010م، ومضاعفة الجمارك على جميع الواردات وخاصة الواردات العربية.

التكامل السوداني العربي :

التكامل الاقتصادي في معناه الدقيق لا يمكن أن يتحقق إلا بين دول متجانسة أو على الأقل تتقارب في الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصناعية، ولهذا فإن التكامل السوداني العربي ربما يكون قد بني على هذا الأساس، والسودان بوصفه عضواً في جامعة الدول العربية ، فقد سعى

لتحقيق تكامل اقتصادي بينه وبين بعض الدول العربية في إطار الوحدة العربية، او إطار متعدد الأطراف أو ثنائي[1] .

يمكن أن نلخص هذه الأسباب الداعية للوحدة الاقتصادية العربية في وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المنطقة العربية، علاوة على القرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري، هذه العوامل تجعل الشعوب العربية أكثر رابطاً بالشعوب الأخرى . ويبدوا أن هذه العوامل لعبت دوراً لا يمكن إهماله في تشكيل التجمعات الإقليمية للتكامل المعاصر، فهي وحدها لا تكفي لتفسير عام وشامل لتفضيل الدول لمشروعات التكامل الإقليمي على مشروعات التكامل ذات الطابع العالمي، ولعل أهم أثر لهذه العوامل والعمل معاً، وتحقيق نوع من التجانس الفكري والحضاري بين الدول الأطراف فيها، مما ييسر إلى حد كبير إقامة المشروعات التكاملية فيما بينها، إذا توافرت ظروف أخرى تدفع هذه الدول نحو التكامل، وبالتالي فإن وحدة الثقافة والتاريخ واللغة تولد شعوراً بوحدة المصلحة، مما قد يعطي دافعاً سياسياً للتغلب على العقبات، ويؤدي إلى تشابه أذواق المستهلكين الأمر الذي يقود إلى تشابه الأذواق ومن هذا يمكن مناقشة تجارب التكامل السوداني العربي في أطر ثلاثة :

إطار الوحدة العربية :

نص ميثاق الجامعة العربية على أن من أغراض تعاون الدول الأطراف تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل منها وأحوالها وذلك في الشئون المنصوص عليها، وأهمها الشئون الاقتصادية والمالية، ويدخل ضمن ذلك التبادل التجاري والجمارك والعمالة وأمور الزراعة والصناعة وشئون النقل والمواصلات والثقافة . تمثلت الخطوة الثانية في إتجاه تدعيم التعاون الاقتصادي العربي فيما نصت عليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في أبريل 1950م من إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة للنهوض بالشئون الاقتصادية، وتتخلص مهمة المجلس في اقتراح ما يراه كفيلاً بتحقيق تعاون الدول الأعضاء على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، والزراعية والصناعية.

وقد خطت الدول العربية خطوات في طريق التكامل الاقتصادي بالموافقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وقد وافقت على مشروعاتها من جانب المجلس الاقتصادي في عام 1957م ودخلت حيز التنفيذ عام 1964م وفي يونيو 1962م أعلن عن بروتوكول جعل المجلس الاقتصادي العربي

---

[1] نزيهة عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعية الإسكندرية 2007م ص157.

هيئة مستقلة ، ويمنح جميع البلدان العربية إمكانية الانتساب إلى المجلس دون أن تكون أعضاء في الجامعة أو مشتركة في توقيع معاهدة الدفاع المشترك[1].

تبنت جامعة الدول العربية برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كخطوة تمهيدية نحو التكامل الاقتصادي العربي تهدف إلى تأمين الاتفاق بين الدول العربية للاستفادة من الأسواق الموسعة وتوحيدها وتكاملها والتوسع في الإنتاج، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة مع التركيز على خلق شركات عربية كبرى، وتتضمن الاتفاقية مجموعة من الإعفاءات والأفضليات للسلع والمنتجات العربية كما توفر قدراً من الحماية لهذه السلع والمنتجات من منافسة السلع الأجنبية، وفي دراسة حركة التعاون الاقتصادي والتكامل بين الدول العربية نلاحظ قوة العامل السياسي إيجاباً وسلباً، فالتكامل الاقتصادي بين الموارد في البلاد العربية حقيقة واضحة، وتشير كل الدلائل إلى أن فوائد التكامل ومنافعه كافية لا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي فحسب، ولكن لتجعل منها واحدة من القوى الكبرى المؤثرة في الاقتصاد والسياسة في العالم، وقد تعددت الجهود التعاونية والتكاملية وتنوعت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن نتائج محدودة الخطى متأثرة، والجهود مبعثرة، ترجع أسباب الجوانب السلبية للعوامل السياسية، وقد ترك النفوذ الأجنبي الجسم العربي مقطع الأوصال ومفصول الأطراف، بعد أن زرع فيه أسباب الفرقة وعوامل التجزئة، غير أن العوامل السياسية المحلية لم تكن أقل أهمية في تعثر جهود التكامل الإقليمي العربي، وتتعلق هذه المشاكل في مجموعها بمشاكل الحكم في دول حديثة العهد بالاستقلال والمنازعات بين الحكومات العربية علاوة على العوامل النفسية لهؤلاء الحكام.

الإطار الثنائي متعدد الأطراف : دخل السودان في محاولات تكاملية مع جيرانه من الدول العربية وهما مصر وليبيا ويمكن أن نعدد هذه المحاولات في التالي :

التكامل السوداني المصري :

هنالك علاقة سياسية واقتصادية واجتماعية قوية تربط بين الشعبين وهي علاقة تاريخية قديمة في التبادل التجاري والثقافي، فالمعروف أن البلدين تنقصهما الإمكانات المالية الكافية، خاصة من النقد الأجنبي لمواجهة استيراد الاحتياجات الأساسية، مما يضطرهما إلى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية.

في جانب الاخفاقات السياسية التي قادت إلى فشل التجربة نذكر أيضاً القدرة على الحصول على التمويل الكافي للمشروعات التي يراد تنفيذها[2].

---

[1] المرجع السابق، ص158.

[2] نبيل حساد ، مرجع سبق ذكره ص64.

وهناك جانب آخر غاية في الأهمية وهو جانب المشاركة الفعلية للقطاع الخاص في البلدين في مشروعات تكاملية إنتاجية وليست سياحية وخدمية، إذ أن وقف المشروعات وعبء تنفيذها على القطاع العام يمكن أن يكون سبباً سابقاً للإخفاق والفشل في التكامل القتصادي بين البلدين، ولا يمكن تحفيز القطاع الخاص على المشاركة ما لم يكن هناك مردود اقتصادي يشجع رؤوس الأموال على التحرك والتوظيف بين البلدين وأي بداية مهما كانت متواضعة تظهر اهتمام القطاع الخاص في البلدين بالمشاركة في عمليات التكامل يمكن اعتبارها مؤشراً على بداية نجاح واستمرارية مشروعات التكامل.

وحدة الجمهوريات الثلاث، السودان ومصر وليبيا :

عقب استيلاء الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري والرئيس معمر القذافي على السلطة في السودان وليبيا على التوالي عام 1969 ، فكرا في مشروع وحدة الجمهوريات الثلاث لتكون نواة للوحدة العربية . وقد كان التوجه الاشتراكي والقومية العربية هما الدافعان الأساسيان وراء قيام الوحدة، مما يؤكد قوة الجوانب السياسية والأيدلوجية في تشكيلها.

وقد قادت الاختلافات السياسية بعد توجه الحكومتين السودانية والمصرية إلى الغرب إلى انتقال الحرب الباردة إلى المنطقة مما قاد إلى واد هذه التجربة ، فحل العداء والحروب محل الوحدة والتعاون. فأصبح السودان ومصر يمثلان الجبهة الغربية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية بينما ظلت ليبيا في المعسكر الشرقي.

الآثار المترتبة على انضمام السودان لدول الكوميسا والتجار عبر الحدود

1- **الأثر الاقتصادي لتجارة الحدود**[1]: تتمتع تجارة الحدود بمميزات عديدة تؤهلها أن تلعب دوراً في مجال التبادل التجاري حيث يسهل الوصول إلى السلع المطلوبة وبشتى وسائل النقل المختلفة وبتكلفة قليلة جداً وفي وقت وجيز وذلك لقصر المسافات بين الولايات السودانية الحدودية والأقاليم المتاخمة لها بدول الجوار، ويمكن مساهمة تجارة الحدود المقدرة بحوالي 0.4% من إجمالي حجم التجارة الحرة من السلع غير البترولية في مثل هذه الظروف الاستثنائية، ويمكن مضاعفة هذه المساهمة بشيء من المرونة وزيادة الحصص المخصصة للولايات لتوفير السلع الغذائية والاحتياجات المهمة الأخرى والمساهمة في تخفيف الطلب على الدولار ولكنها لا توفر قيوادات للعملات الصعبة وذلك لأن تجارة الحدود تعمل بنظام المقايضة، تعتبر تجارة الحدود هي الآلية المثلى لإنشاء البنيات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية؛ مثال منفذ القلابات ومنفذ أوسيف ومنفذ أبوحمد

[1] وزارة التجارة الخارجية - إدارة التخطيط والبحوث - إدارة تجارة الحدود.

والعبيدية وحلفا القديمة حيث نشطت التجارة الحرة بأشكالها المختلفة (كوميسا، اتفاقيات تفضيلية، ترانسيت) بفضل نشاط تجارة الحدود، وتتمثل الآثار الاقتصادية لتجارة الحدود في الآتي:

1- دعم الخزينة العامة بإيرادات ناتجة عن دفع التحصيل الجمركي والضريبي والزكاة ورسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود.

2- زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل على موارد مالية كبيرة مما يجعل تجارة الحدود أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية.

3- إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات والسلع الصناعية.

4- النشاط التجاري يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير والاحساس بالمصلحة وتقوية الصلات والعلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.

5- دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفض الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات.

6- إقامة محطات جمركية وفتح أفرع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية لتسهيل عمليات تجارة الحدود وبالتالي خدمة مواطني المنطقة.

7- اهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها (مركز تنمية الصادرات المحصولية بدنقلا).

8- زيادة الرقعة المزروعة في بعض الولايات مثال ولاية نهر النيل (محصول الفاصوليا، الكبكبي، الفول المصري، الشمار الأخضر، السمسم) واثر ذلك على زيادة الطلب على تلك المنتجات.

9- إجراءات تجارة الحدود المبسطة تغري المهربين للانخراط بفكرة التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهدرة عن طريق التهريب.

الأثر الاجتماعي لتجارة الحدود:

1- تنمية قدرات سكان المناطق الحدودية على ممارسة النشاط التجاري على أسس قانونية.

2- تساعد على الاستقرار والحد من الهجرة من الريف إلى المدن أو على الخارج من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل (التخليص الجمركي، الترحيل من الولايات على دول الجوار، التفريغ والمناولة، انشاء المطاعم والمقاهي، الفنادق، الخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة).

3- توفير احتياجات المواطنين بالولايات الحدودية من السلع التموينية نتيجة التبادل التجاري الذي يتم مع دول الجوار، كما تعمل على تلافي المجاعات وسد الفجوات الغذائية بتلك الولايات.

4- خلق المناخ الاقتصادي بالمناطق الحدودية ذات التداخل القبلي والذي يخلق مصالح مشتركة تقلل من الاحتكاكات القبلية مما يؤدي إلى الاستقرار الأمني بتلك المناطق النائية.

5- تنمية الدبلوماسية الشعبية بين السودان ودول الجوار، كما أنها تمكن الجهات الأمنية من معرفة وتلافي المهددات الأمنية قبل وقوعها.

الأثر الأمني لتجارة الحدود:

يؤدي نشاط تجارة الحدود إلى استقرار المناطق الحدودية من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية مما يحفظ قاطني تلك المناطق النائية إلى التواجد فيها وعدم هجر قراهم. كما إن قيام تجارة الحدود يؤدي إلى استقرار مواطني المناطق الحدودية ويضمن تواجدهم المستمر بمناطقهم وعدم هجرها مما يساعد على توفير فرص العمل لهم وتجميعهم في تجمعات سكانية مستقرة، وإيقاف نشاط التهريب عبر الحدود.

تسهم تجارة الحدود في توفير موارد النقد الأجنبي، وعادة ما تحدد اتفاقيات التجارة (Trade and Payment Agreement) قائمة السلع المسموح باستيرادها وتصديرها عبر تجارة الحدود على أن يسجل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات دائن أو مدين في سجل الترتيبات المصرفية المناط بها تكييف وتنظيم تجارة الحدود، وهذا يعني نظرياً إذا كانت قيمة الصادرات مطابقة لقيمة الواردات لا حاجة للتبادل بالنقد الأجنبي، بل تكون مقايضة الصادرات بالواردات ولربما تم توسيط العملة المحلية بين البلدين لأغراض الرسوم الجمركية وإجراءات التخليص وخدمات تجارة الحدود، ولذلك ليس هناك اتفاقيات محددة بين السودان ودول الجوار بهذه الكيفية باستثناء اتفاقيات التجارة مع مصر والتي أشرف على إنفاذها قسم مصر برقابة النقد الأجنبي سابقاً والذي تم إلغاؤه مع تحرير سوق النقد الأجنبي والتحول إلى إدارة موارد النقد الأجنبي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، وليس هناك اتفاقيات لتجارة الحدود تحدد الترتيبات المصرفية لتوظيف عملتي البلدين، فقط هناك برتكولات تجارية لتوفير المنتجات البترولية كما هو الحال في إرتريا وإثيوبيا أو تسهيل حركة تجارة العبور كما هو الحال في دولة تشاد، وبعد انفصال الجنوب يعتبر تنظيم حركة تجارة الحدود من أهم عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

وتلعب تجارة الحدود دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التجارة العابرة أو التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة. كما تمثل مؤشراً مهماً لاستقرار العلاقات بين الدول، ومن الأسباب التي تدفع الدول إلى تشجيع هذه التجارة لأنها تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية، وتسهم في استتباب الأمن وتطوير

أواصر العلاقات الاجتماعية، كما تؤدي إلى فتح اسواق جديدة للسلع المنتجة محلياً، وتقليل الاعتماد على النقد الأجنبي، وتساعد في تحقيق استقرار سعر الصرف وتحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وتخلق فرص عمل لقطاع كبير من المتعاملين، ومع نشاط حركة التجارة تتدفق رؤوس الأموال وينشط الاستثمار، ومع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح اقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.[1]

يرتبط السودان بحدود مشتركة مع تسع دول عربية وإفريقية هي: (مصر – ليبيا – إرتريا –إثيوبيا – إفريقيا الوسطى – تشاد – زائير – يوغندا – كينيا وجنوب السودان) وقد نتج عن ذلك وجود القبائل المختلفة الأمر الذي جعل تحركات السكان المتاخمين عبر الحدود أمراً واقعاً وانعكس ذلك فى قيام تجارة مشركة ما بين السودان والدول المجاورة الحدودية إذ تتم مبادلة سلعة بأخرى أو بيع سلعة وشراء أخرى بثمنها ولذا كان لابد من الاهتمام بتجارة الحدود والعمل على تقنينها وتنظيمها .

أثر انضمام السودان لدول الكوميسا :

أتاح الانضمام لمنطقة دول الكوميسا الارتباط بسوق كبير يبلغ تعداد سكانها حوالي 490 مليون نسمة، وما يمثله من فرص كبيرة أمام الصادرات السودانية، وبما أن معظم الدول الأعضا في الكوميسا دول زراعية يمكن للسودان أن يستفيد من السوق الإفريقي في تصدير المنتجات الصناعية للاستفادة من القيمة المضافة، ويمكن التركيز على السلع ذات الميزة النسبية العالية وإنشاء صناعات بمواصفات عالمية في مجال التصنيع الزراعي وغيرها من الصناعات التي تعتمد في مدخلاتها على الموارد المتاحة محلياً لتحقيق القيمة المضافة، ومن ثم غزو الأسواق الإفريقية، وتلك المنتجات هي:

أولاً: منتجات التصنيع الزراعي (الغزل واللحوم ومنتجاتها ،الزيوت النباتية، مركزات العصائر والعصائر الطبيعية، السكر ومنتجاتها، النسوجات القطنية والجلود والمنتجات الجلدية).

ثانياً: المنتجات الصناعية الأخرى : هنالك بعض الصناعات التي يمكن تصديرها الي الدول الإفريقية والتي يمتلك فيها السودان ميزة نسبية وقيمة مضافة عالية مثل السراميك، الإسمنت، الرخام، منتجات البلاستيك وصناعات التجميع .

ثالثاً: السلع التي يتم فيها التجارة عبر الحدود (السلع المسموح بها عبر تجارة الحدود) وتشمل الصادرات والواردات اي السلع التي يسمح بتصديرها واستيرادها عبر الولايات الحدودية من و إلى الدول المجاورة (تشاد، إفريقيا الوسط وإثيوبيا، مصر وليبيا) كما في الجداول التالية:

---

[1] بنك السودان المركزي، دور الجهاز المصرفي في تنظيم تجارة الحدود، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، إدارة البحوث والتنمية، مايو 2013م.

جدول رقم (3-1) صادرات تجارة الحدود لولايات السودان حسب السلع المسموح بها

نهر النيل	البحر الأحمر	القضارف	الشمالية	كسلا	شمال دارفور	غرب دارفور	جنوب دارفور	شمال كردفان
إبل	إبل	بن	إبل	إبل ذكور	إبل	صابون غسيل	زيت طعام	ضأن
جلود خام	كركدي	عسل	جلود	فول سوداني	ضأن	بسكويت	صابون غسيل	حب بطيخ
بلح	ضأن	فول مصري	ترمس	بلح	كركدي	بلح	ملح	
كركدي	تيوس	ذرة	كركدي	بصل	حب بطيخ	ملح	بسكويت	
ضأن	عرديب	جنزبيل	بلح	مولاص	فول سوداني	طحنية	أواني	
ماعز	تمباك	ثوم	شمار	حنة	تمباك	أواني منزلية	بصل	
عرديب	سمسم	لبان بخور	حب بطيخ	ثوم	ويكة ناشفة	حلاوة	لوبيا	
عطرون	دوم		أعشاب	أمبازات		حجر طاحونة	ثوم	
سمسم	لالوب	كمون أسود		شطة قرون		حنة	بلح	
فول سوداني		حلبة		أعلاف		زيت طعام		
فاصوليا	كسبرة			فحم موسكيت		لوبيا		
ترمس	لبان بخور			أدوات مكتبية		بصل		
حرجل	سنمكة			شمار				
شطة	حنة			كسبرة				
لبان بخور	شمار	شمار أخضر		جركانات فارغة				
سنمكة	أعشاب			بطاطس				
كمون أسود	عصير فواكه							

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية.

الجدول رقم (3–1) أهم السلع التي يسمح بتصديرها عبر تجارة الحدود وتشمل الإبل والضأن، الصابون، العسل، الملح، حب البطيخ، الفول، السمسم، العطرون، الحنة، البطاطس، الجركانت، البلح.....إلخ.

جدول رقم (3–2) واردات تجارة الحدود لولايات السودان حسب السلع

نهر النيل	البحر الأحمر	القضارف	الشمالية	كسلا	شمال دارفور	غرب دارفور	جنوب دارفور	شمال كردفان
مواد غذائية	حلويات	فول مصري	منتجات صناعية	شعيرية ومكرونة	أرز	صابون حمام	بن	دقيق
حلاوة	تانج	جنزبيل	منتجات بلاستيك	قرنفل	دقيق	بن	خيش	أرز
معدات ورش	صابون	كمون أسود	منتجات زجاج	أمواس حلاقة	صابون حمام	جنزبيل		
منتجات بلاستيك	معسل	بن حبشي	أقمشة و سماد	جوالات بلاستيك	مواد بناء	عطور	مواد غذائية	شعيرية ومكرونة
أقمشة مختلفة	أكياس بلاستيك	عسل نحل	أرز	ارز	اسبيرات	دهانات وكريمات	شاي	حبيبات بلاستيك
منتجات ألمنيوم	أقمشة	حلبة	موكيت أبسطة	فول مصري	معدات كهربائية	شباشب وشبط	خشب	
خردوات	شعيرية ومكرونة	ذرة	مواد تعبئة	بن			جنزبيل	اسلاك كهربائية
إسبيرات جديدة	فرش	ثوم	شعيرية ومكرونة	ثوم	مدخلات انتاج	أقمشة شعرية	بخور	
صابون سائل	تونة	لبان بخور	أدوات مكتبية	كمون	زيوت وشحوم	أكياس بلاستيك	توابل	خيوط مختلفة
أدوات مكتبية	كوكس	أدوات مكتبية	أواني منزلية	قرفة			بهارات	ساعات
مدخلات انتاج	كراسي بلاستيك	ولعب	ثياب بولستر نسائي	هبهان	أقمشة وملبوسات	حجارة بطارية	أدوات تجميل	خشب أفريقي
أواني منزلية	زيتون	مواد تموينية	أقمشة وملبوسات	فلفل	سلسيون	نظارات شمسية	معدات زراعية	
ملبوسات جاهزة	صابون حمام	قمر الدين وزبيب	دقيق	حجر بطارية	جوالات بلاستيك	كمبة		
زجاج	مرقة دجاج	مواد بناء	سائل عربات	صابون حمام	شيح	شعر صناعي		
مواد بناء	بطاطين	صابون كيريت	بسكويت	زبيب	سنارات صيد	ملابس شعبية		
معدات كهربائية	باكنج باودر فانيليا	أدوات كهربائية	أكياس نايلون	فوط وملايات	أقفال طبل	عدسات نظارات		

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية 2014م.

الجدول رقم (3–2) يمثل اهم السلع المسموح بها في التجارة عبر الحدود وهي: الوارد الغذائية، الحلويات، صابون الحمام، البن، جوالات الخيش، البهارات، المنتجات البلاستيكية، سيخ الحديد، اليانسون، أدوات مكتبية، مواد البناء، خشب إفريقي ولعب أطفال.....إلخ.

جدول رقم (3–3) صادرات تجارة الحدود للولايات الشمالية بالاف الجنيهات

الولايات	نهر النيل			الشمالية			شمال كردفان		
السنوات	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية
2000	176846440	20838948	11.8	–	–	10.1	67654400	5342519	7.8
2001	292051460	179876908	61.6	64491600	6527840	21.3	18690560	190464	1
2002	288200000	177193927	51.6	222700000	47436855	28.7	–	–	
2003	292500000	151603036	100	234000000	67117232	41.2	130000000	25335492	1.5
2004	217474400	217474439	79.6	250000000	102875325	65.3	–	–	
2005	322000000	256248566	30	25300000	165270709	47.2	–	–	
2006	32567977	97652342		218500000	102973898	4707	–	–	
2007	325567977	97652342		2185001000	102973898		–	–	
2008	–	–		–	–		–	–	
2009	–	–		–	–		–	–	

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية تم حساب النسبة المئوية بواسط الباحث

الجدول رقم (3–3) أعلاه يوضح إجمالي صادرات تجارة الحدود المصدق والمنفذة للولايات الشمالية بملايين الجنيهات، نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة تنفيذ للصادرات للولايات الشمالية هي ولاية نهر النيل حيث بلغت نسبة التنفيذ 79.6% في سنة 2004م تليها ولاية شمال كردفان بنسبة 65.3% وأقل نسبة تنفيذ كان بنسبة 1% ولاية شمال كردفان في سنة 2001م، علما بأن التوترات الأمنية في جنوب كردفان أدت إلى عدم تنفيذ اتفاقيات تجارة الحدود في تلك الفترات.

جدول رقم (3-4) واردات تجارة الحدود للولايات الشمالية بآلاف الجنيهات

الولايات	نهر النيل			الشمالية			شمال كردفان		
السنوات	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية
2000	188800000	15108202	8	-	-		37120000	3342519	9
2001	238088466	119851055	50.3	166656000	6527840	1.5	54912000	6527840	11.8
2002	271284500	114762049	42.3	4304889	15710437	.16	86790000	664943	7.7
2003	288200000	145643311	28.24	93782900	31028974	.13	-	-	
2004	292500000	82611620	33.38	236000000	67117232	.72	130000000	25335492	19.4
2005	189646625	-		92940600	-		-	-	
2006	322000000	107485714	50.5	253000000	202835781	.8	-	-	
2007	566019980	84915080	15	190000000	46294600	1.1	-	-	
2008	566019980	84915080	15	-	-		-	-	
2009	-	-		-	-		-	-	

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية تم حساب النسبة المئوية بواسط الباحث

الجدول رقم (3-4) يمثل إجمالي واردات تجارة الحدود المصدقة والمنفذة للولايات الشمالية بملايين الجنيهات، نلاحظ من الجدول أن أعلى قيمة نسبة تنفيذ للصادرات هي في ولاية نهر النيل في عامي 2001م و2006م بنسبة 50.3% و50.5% على التوالي وأدنى نسبة التنفيذ كان في الولاية الشمالية بنسبة 13.% نلاحظ أن قيمة نسبة صادرات تجارة الحدود أكبر من الواردات نسبة لعدم اكتمال تنفيذ الواردات.

جدول رقم (3-5) صادرات تجارة الحدود للولايات الشرقية بآلاف الجنيهات

الولايات	القضارف			كسلا			البحر الأحمر		
السنوات	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية
2000	-	-		115200000	50795315	44	-	-	
2001	243200000	9957497	4	153600000	26928889 6	17.5	33280000 0	23339152 6	70.1
2002	263000000	20290539	7.7	184100000	23465412	12.7	36820000 0	19869981 3	54
2003	235585854	692768300	29.4	-	-		24651318 0	15318707 7	62.1
2004	27040000000	164026850	.6	-	-		39000000 0	16402685 0	42

2005	27260000000	7482875	.2	–	–		37500000	173337505	46.2
2006	–	–		–	–		35000000	278531050	76.6
2007	–	–		–	–		19000000	245208700	13
2008	–	–		–	–		19000000	245208700	13
2009	–	–		–	–		–	–	

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية تم حساب النسبة المئوية بواسط الباحث

الجدول أعلاه رقم (3-5) يوضح إجمالي صادرات تجارة الحدود المصدق والمنفذة للولايات الشرقية بملايين الجنيهات، نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة تنفيذ للصادرات للولايات الشمالية هي ولاية البحر الأحمر حيث بلغت نسبة التنفيذ 76.6% في سنة 2006م، وأقل نسبة للتنفيذ كانت 2.% ولاية كسلا في سنة 2005م. نلاحظ أن أدنى نسب التنفيذ في صادرات تجارة الحدود في ولايتي كسلا والقضارف نسبة للتوترات الأمنية في شرق السودان التي أدت إلى عدم تنفيذ اتقاقيات تجارة الحدود.

جدول رقم (3-6) واردات تجارة الحدود للولايات الشرقية بآلاف الجنيهات

الولايات	القضارف			كسلا			البحر الأحمر		
السنوات	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية
2000				42323200	109515597	26	–	–	
2001	13786752	428394522	31	107976288	2938773350	27.2	302319360	13280790	43
2002	263000000	86788764	33	184100000	40114943	22	368200000	157029752	44
2003	141173140	86115470	60	–	–		255739903	128199692	50.1
2004	270400000	28633800	11	–	–		390000000	127440482	33
2005	–	24289125		–	–		–	162987800	
2006				–	–		399000000	45900275	12
2007				–	–		340000000	206011605	60
2008	–	–		–	–		340000000	206011605	60
2009	–	–		–	–		–	–	

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية تم حساب النسبة المئوية بواسط الباحث

الجدول رقم (3–6) أعلاه يمثل إجمالي واردات تجارة الحدود المصدقة والمنفذة لتجارة الحدود للولايات الشرقية بملايين الجنيهات، نلاحظ من الجدول أن أعلى قيمة نسبة تنفيذ للوردات هي في ولايتي والقضارف في عام 2003م والبحر الأحمر في عامي 2007م بنسبة 60% بينما ولاية كسلا آخر تنفيذ لها كان في عام 2004م قيمة نسبتها 22%.

جدول رقم (3–7) صادرات تجارة الحدود للولايات الغربية بآلاف الجنيهات

الولايات	شمال دار فور			غرب دار فور			جنوب دار فور		
السنوات	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية
2001	787072000	2628.723	0.0	2176000000،	193524282	9	514790400	126900.00	0.02
2002	865770633	8738.064	0.0	000،8500	–		000،8000	1386.75	0.02
2003				4554385	5883948	13	1670000	1013.36	0.06
2004	000،8500	6832.456	0.08	2262000000	499،648،37	2	20، 80000000	12600.120	
2005	8200530	7458.236	0.09	1697543771	000،1760 000،	10	17534277	14735.200	.08
2006	7946129	7283.461	0.09	1674521844	1574032000	93	19237248	17522.583	.01
2007	8559347	7038.615	0.08	1846635749	1572440835	84.1	19753408	16977.354	0.09
2008	7702905	6937.852	0.09	1806477038	1688394052	95.4	18629734	14857.486	0.08
2009									

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية2014. تم حساب النسبة المئوية بواسط الباحث

الجدول أعلاه رقم (3–7) يوضح إجمالي صادرات تجارة الحدود المصدقة والمنفذة للولايات الغربية (ولايات دارفور) بملايين الجنيهات، نلاحظ من الجدول أن الولاية الوحيدة التي سجلت أكبر نسبة في تنفيذ إجمالي صادرات تجارة الحدود هي ولاية غرب دارفور رغم الظروف الأمنية التي تمر بها. بدأت زيادة نسبة تنفيذ الصادرات في الأعوام الأخيرة وهذا يدل على أن الولاية هي ولاية حدودية واعتمادها الأساسي على تجارة الحدود التي تلبي احتياجاتها، بدأت الولاية تسجل أعلى تنفيذ لتجارة الحدود في 2007م وأن أعلى نسبة كانت في 2008م بـ95.5% أي قبل إصدار قرار بإيقاف تجارة الحدود في 2009/8/18م. كما نلاحظ أن ولايتى شمال وجنوب دارفور لم تنفذ اتفاقيات صادرات التجارة الحدودية، وتكاد تكون نسبة تنفيذها صفرية بسبب للظروف الأمنية التي تمر بها الولايات في تلك الفترة.

جدول رقم (3-8) واردات تجارة الحدود للولايات الغربية بآلاف الجنيهات

الولايات	شمال دار فور			غرب دار فور			جنوب دار فور		
السنوات	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية	القيمة المصدقة	القيمة المنفذة	النسبة المئوية
2000	76815640	18190833	24	64000000	8865000	14	71500800	3691800	5.2
2001	7783800	9579699	12.3	76800000	12690000	17	131336960	22224708	17
2002	223550000	173427583	77.5	3599997	3600000	10	-	223550000	
2003				65500000	2655000	4	116181280	14444453	12.4
2004	204730000	178552737	87.2	20800000	1260012	.6	226200000	3764834996	17
2005	95764300	67345885	70.3	63743200			207335000	-	
2006	217943588	187536482	86	70433750	15473000	22	217738250	19635782	9
2007	195364827	156875397	80.2	72557300	16934127	23.3	18650000	15735400	8.4
2008	175364827	135749864	77.4	67480700	13837582	21	224570000	348439967	16
2009									

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة التجارة الجارجية 2014م. تم حساب النسبة المئوية بواسط الباحث

الجدول رقم (3-8) أعلاه يمثل إجمالي واردات تجارة الحدود المصدقة والمنفذة للولايات الغربية (ولايات دارفور) بملايين الجنيهات، نلاحظ أن أعلى قيمة نسبة تفيذ الواردات هي في ولاية شمال دارفور في عام 2004م، الي 2008 بنسبة 87.2% و50.5% وأدنى نسبة التنفيذ كان في ولاية جنوب دارفور نسبته 6.%.

الخلاصة:

نلاحظ أن قيمة نسبة واردات تجارة الحدود بدأت في الزيادة في كل ولايات دارفور؛ هذا يدل على اعتماد سكان ولايات دارفور على توفير احتياجاتهم من السلع الوارد من دول الجوار، ورغم الظروف الأمنية التي تمر بها هذه الولايات الحدودية فإن استيراد السلع الأساسية لتلك الولايات تأتي من الدول المجاوره. ولاية شمال دارفور التي سجلت أعلى نسبة من الواردات خلال فترة الحرب الدائرة في الاقليم، نسبة لانتقال الصراع إلى ولايتي جنوب وغرب دارفور في تلك الفترة. الزيادة في صادرات تجارة الحدود في ولاية غرب دارفور وزيادة الواردات في شمال دارفور هي مؤشر يجعلنا نتوقع أن تجارة الحدود لها دور كبير في التنمية الاقتصادية لولا الظروف الأمنية التي تمر بها الولاية، وقرار إيقاف تجارة الحدود في عام 2009م الأمر الذي أدى إلى عدم تدوين بيانات تجارة الحدود والتي جعلت الباحث يلجأ إلى استخدام الاستبيان للحصول على نتائج الدراسة.